الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
24 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة لينتونين ..... (فنلندا)

ثم: السيد صالح (نائب - الرئيس) ..... (لبنان)

ثم: السيدة لينتونين (الرئيسة) ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة:

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

(ب) إجراءات محدَّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-58106 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (A/62/488)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً** (A/62/79-E/2007/63، A/62/79/Corr.1-E/2007/63/Corr.1، A/62/322 وA/62/216).

(ب) **إجراءات محدَّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر** (A/62/226، A/62/256، A/62/256/Corr.1، A/C.2/62/4، وA/C.2/62/5)

١ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة)، استرعى الاهتمام بشكل خاص، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (A/62/79-E/2007/63)، إلى المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، فيما يتعلق بالصحة وسوء التغذية والجوع. وأكّد أن إقامة شراكة حقيقية بين أقل البلدان نمواً والجهات المانحة تعَد أمراً حاسماً لنجاح برنامج عمل بروكسل.

٢ - وقال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعّال وفي حينه لبرنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/62/322)، إن التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً تبعث على الإحباط ولكنها ليست مستعصية على الحل. فالدعم المتزايد والذي يُقدّم في حينه من جانب المجتمع الدولي يُعَد حيوياً من أجل التغلب عليها. ولهذا فإن مكتبه سوف يولي أهمية لحشد الدعم الدولي وتعبئة الموارد لأقل البلدان نمواً، والدعوة لتشجيع الشركاء في التنمية على اتخاذ تدابير ملموسة لصالح أقل البلدان نمواً، والحشد والتنسيق الكاملين لمنظومة الأمم المتحدة دعماً لهذه البلدان.

٣ - وقال إنه يسره أيضاً تقديم تقرير الأمين العام عن حالة الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (A/62/226). واسترعى الاهتمام في هذا الصدد إلى تقرير عن الاجتماع المواضيعي بشأن تنمية الهياكل الأساسية للنقل العابر المعقود في بوركينا فاسو في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/256).

٤ - وقال إن الاجتماع المواضيعي عن التجارة وتيسير التجارة المعقود في منغوليا في آب/أغسطس ٢٠٠٧ حدّد جملة أمور من بينها الاختناقات العديدة التي تؤثر على تيسير التجارة للبلدان المستهدَفَة؛ وسلّط الأضواء على الحاجة الملحّة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى تنفيذ تدابير تيسير التجارة التي اتُخِذَت بالفعل؛ وطالب بإجراء إصلاحات جمركية على المستويين الوطني والإقليمي؛ واقتَرح الأهداف التي ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية السعي لتحقيقها في مفاوضات تيسير التجارة بمنظمة التجارة العالمية.

٥ - وأضاف أن مكتبه كثَّف من أعمال الدعوة انتظاراً لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي. وقال إن المناقشة الإلكترونية التي استُهلت بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي للتصدي للاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ومسائل المفاوضات في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تؤدّي إلى استراتيجيات تفاوضية ملموسة لتحقيق منافع من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، وسوف تتيح فرصة أمام هذه البلدان لتبادل الخبرات فيما بينها ومع البلدان النامية. ودعا اللجنة إلى المشاركة في المناقشة. وقال إن مكتبه يعمل أيضاً مع اللجان الإقليمية فيما يتعلق بالاستعراضات الإقليمية.

٦ - وأضاف أن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، والذي ينبغي أن يتم على أعلى المستويات، من شأنه أن يتيح الفرصة لمواصلة استقطاب الشراكات العالمية نيابة عن إحدى مجموعات البلدان الثلاث الأكثر تعرّضاً.

٧ - **السيدة طارق عزيز** (باكستان): تحدثت نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إنه مما يدعو إلى القلق الشديد أن التقدُّم في تنفيذ برنامج عمل بروكسل كان غير كافٍ وغير متوازن. وأضافت أن التنفيذ الكامل وفي حينه للالتزامات السبعة في برنامج العمل يُعَد أساسياً إذا أرادت هذه البلدان تحقيق الأهداف الإنمائية المتفَق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى للتحديات التي حددتها أقل البلدان نمواً في استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. ومن الضروري أيضاً للشركاء في التنمية أن يدعموا الاستراتيجيات الانتقالية للبلدان التي تخرج من قائمة أقل البلدان نمواً لتفادي أي توقُّف مفاجئ في عملياتها الإنمائية. وتحث مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمع الدولي على تمهيد الطريق لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقالت إن العمل المنسَّق من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها من شأنه أن ييسّر هذا الجهد.

٩ - ولا تزال المساعدة التي تقدَّم إلى البلدان النامية غير الساحلية غير كافية. وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن يحقّق استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي نتائج إيجابية لصالحها. وينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تزويد البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بالمساعدة التقنية والمالية، خاصة من أجل البنية الأساسية للنقل والتخزين والمواصلات والمرافق الأخرى المتصلة بالمرور العابر. ويجب على المؤسسات المتعددة الأطراف أيضاً أن تفعل المزيد لتشجيع استثمار القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية للمرور العابر، مثلاً عن طريق تقديم ضمانات الاستثمار. كذلك ينبغي للمؤسسات المالية والإنمائية الدولية تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأته الجمعية العامة لدعم الأنشطة المتعلقة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

١٠ - وتحث مجموعة الـ ٧٧ والصين مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة على استكمال العمل في أسرع وقت ممكن بشأن مجموعة مقبولة من المؤشرات والمعايير التي يمكن بواسطتها رصد تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وينبغي النظر إلى تنفيذ برنامج العمل في سياق جميع الأهداف الإنمائية المتفَق عليها دولياً، وليس فقط في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - **السيد سلفستر** (البرتغال): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة وهي كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدان عملية التثبيت والترابط وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود والصرب؛ وبالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وملدوفا وأوكرانيا، فأكد من جديد التزامها بتنفيذ برنامج عمل ألماتي وبرنامج عمل بروكسل على حدٍ سواء. وقال إن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لعام ٢٠٠٦ انتهى إلى أنه قد تحقق بعض التقدّم. فقد اقترب بعض البلدان من تحقيق هدف الـ ٧ في

المائة للنمو الاقتصادي ولا تزال اتجاهات النمو هذه مستمرة، مع تخلّف حفنة قليلة من البلدان. وبالرغم من المعدلات العالية للنمو السكاني، خاصة في أفريقيا، فقد تحسَّنت بعض المؤشرات الاجتماعية. ولكن لا تزال هناك مجالات تبعث على القلق، بما في ذلك التأثيرات السلبية للتدهور البيئي وتغيُّر المناخ. وينبغي العودة إلى التعاون الإنمائي الملائم بغية تحسين قدرة أقل البلدان نمواً على التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

١٢ - وفيما يتعلق بالالتزام ٥، تعزيز دور التجارة في التنمية، وافق الاتحاد الأوروبي مؤخراً على استراتيجية أوروبية للمعونة من أجل التجارة من شأنها أن تساعد البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على الاندماج بصورة أفضل في النظام التجاري العالمي القائم على القواعد واستخدام التجارة بصورة أكثر كفاءة من أجل القضاء على الفقر. وسوف تكفل هذه الاستراتيجية جودة المعونة من أجل التجارة واستمرار التعهُّدات. ويسعى الاتحاد الأوروبي لزيادة الإنفاق الاجماعي على المساعدات المتعلقة بالتجارة إلى ٢ مليار يورو سنوياً اعتباراً من عام ٢٠١٠، وهذا سوف يستكمل مبادرات أخرى للاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع التجارة كأداة للنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقر. وعلى سبيل المثال، تتيح مبادرة ''أي شيء فيما عدا الأسلحة'' دخول جميع الصادرات الآتية من أقل البلدان نمواً إلى أسواق خالية من الرسوم الجمركية وخالية من الحصص.

١٣ - وقال إن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً يُعَد أداة مفيدة، كما أن مؤتمر تعهّدات الجهات المانحة الرفيع المستوى الذي نظّمته حكومة السويد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لحشد التأييد المالي من أجل تعزيز الإطار المتكامل أسفر عن تعهّدات بلغت نحو ٧٥ في المائة من إجمالي الرقم المستهدَف للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ وهو ٢٥٠ مليون دولار.

١٤ - وفيما يتعلق بالالتزام ٧، تعبئة الموارد المالية، لا يزال الاتحاد الأوروبي مصدر المساعدة الإنمائية الرئيسي في العالم، فقد قدّم ٤٦,٩ مليار يورو في عام ٢٠٠٦، أو ما يزيد عن نصف إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. وفيما يتعلق بأداء المساعدة الإنمائية الرسمية وأهداف مونتيري التي وُضعَت في عام ٢٠٠٢، تجاوزت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الرقم المستهدَف الجماعي وهو ٠,٣٩ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي، ليصل إلى ٠,٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وينبغي تخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نمواً.

١٥ - وشملت الجهود الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة مدوّنة قواعد السلوك للتعاون الإنمائي التابعة للاتحاد الأوروبي التي اعتُمدت أخيراً والتي ينبغي أن تسهم في خفض تكاليف المعاملات وضمان التكامل الأفضل فيما بين الجهات المانحة والتزامن الأفضل لجداول البرمجة ودورات التخطيط والميزانية للبلدان الشريكة.

١٦ - وبالإضافة إلى المبادرات الثنائية العديدة لتخفيف عبء الديون، شاركت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في إطلاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ويجري إحراز تقدُّم هام في زيادة التخفيف من عبء الديون بالنسبة لأشد البلدان فقراً عن طريق تنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون من جانب صندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمؤسسة الإنمائية الدولية، وصندوق النقد الدولي. وتهدف كل هذه الجهود إلى توفير موارد وطنية للعمليات الأخرى المتعلقة بالتنمية.

١٧ - وقد بذل بعض الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي جهوداً مستمرة لتحديد مصادر مبتكرة لتمويل المبادرات

الإنمائية والطوعية من بينها المرفق الدولي لشراء الأدوية، ومرفق التمويل الدولي للتحصين، والمبادرة المتقدمة للالتزام السوقي. وينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار لآليات التمويل الخاصة بالأنشطة البيئية، ولا سيما تلك المتعلقة بتغيُّر المناخ في البلدان النامية.

١٨ - وعلى نحو ما تم الاتفاق عليه في توافق مونتيري وما أعيد تأكيده في البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، يجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الأوّلية عن تنميته الخاصة، وليست هناك حاجة لإعادة التأكيد على الإدارة الرشيدة، والسياسات السليمة، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي توجيه مثل هذه الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - وينبغي تأمين الانتقال السلس الذي يتيح للبلدان التي خرجت من قائمة أقل البلدان نمواً أن تستعد للاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي وتفادي أي عرقلة لخططها وبرامجها الإنمائية. وقال إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل من أجل اتخاذ تدابير تساعد هذه البلدان على التكيُّف مع التغيُّر في أوضاعها، وهنأ ساموا في هذا الصدد لخروجها من قائمة أقل البلدان نموا. وأضاف أن الوضع المُحَسَّن في الكثير من أقل البلدان نمواً وخروج الرأس الأخضر وملديف وساموا من قائمة أقل البلدان نمواً يعزز مصداقية القائمة ويزيد من التصميم على محاربة الفقر.

٢٠ - وبرغم التقدُّم الذي تحقق في تنفيذ برنامج عمل بروكسل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك الكثير مما يلزم تحقيقه من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في التغلُّب على الفقر. وقال إن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعّال وفي حينه لبرنامج عمل بروكسل (A/62/322) يُعَد أمراً بالغ الأهمية كما أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لأن يكون من أصحاب المصلحة النشطين في هذه العملية.

وأضاف أن إعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نمواً: حان وقت العمل، يُعَد أداة قيِّمة أخرى في سياق تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة، ومقارنة الأوضاع، وتقييم الصعوبات أثناء تنفيذ الالتزامات في إطار برنامج عمل بروكسل.

٢١ - وقال إن مواطن الضعف الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تتجاوز بكثير حالة العجز عن الوصول البري إلى البحر والعزلة الجغرافية. فالبنية الأساسية غير الكافية، وعدم كفاءة الآليات الإدارية، وعدم كفاية الاستثمار الأجنبي المباشر، والإجراءات الجمركية المستهلِكة للوقت، والافتقار إلى رقابة القطاع العام وإلى القدرة التنافسية التجارية ليست سوى قليل من معوّقات كثيرة كانت لها تأثيرات معاكسة على تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

٢٢ - كما أن الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاماً راسخاً بالتنفيذ الشامل للأولويات الخمس لبرنامج عمل ألماتي. وقال إن حل مشاكل المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية يتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يشمل تطوير شبكات نقل وطنية ملائمة ونُظم للمرور العابر تتسم بالكفاءة، وتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي أو دون الإقليمي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة الاقتصادية التي لا تتأثر ببعد المسافة. وينبغي لمثل هذه التنمية أن تكون مستدامة من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمؤسسية، وأن تكون سليمة بيئياً ومتسقة مع خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وينبغي أن تراعي القضايا الجنسانية والصحية.

٢٣ - وقال إن التكامل والتعاون الإقليميين، ونظم النقل العابر المستدامة، والتجارة ينبغي أن تكون من صميم الإجراءات التي تهدف إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية، مثلما يُعتَبَر توفير بنية أساسية للنقل تتسم بالكفاءة من العناصر الأساسية لتحقيق القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي

والتنمية الاجتماعية. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً عن تعزيز النقل المستدام في البلدان النامية.

٢٤ - وهناك تحدٍ رئيسي آخر أمام كثير من البلدان النامية غير الساحلية وهو إنشاء نُظم للنقل العابر تكون ميسرة وعولية ومستدامة. ويُعتَبر الاتحاد الأوروبي أحد الجهات المانحة الرئيسية في هذا المجال، إذ يقدِّم المساعدة المالية والتقنية لوضع سياسات واستراتيجيات مستدامة من أجل البنية الأساسية للنقل وتقديم الخدمات. وقد وافق مؤخراً على شراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن البنية الأساسية بغية دعم برامج الاتصال الداخلي على المستويين الإقليمي والقاري في أفريقيا، مما يعزز التكامل الإقليمي. ومن المهم بحث قضايا التكامل والتعاون الإقليميين عند التصدي لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية. وبالإضافة إلى الدعم المستمر لبناء المؤسسات وبناء القدرات، هناك حاجة أيضاً إلى إيجاد حوار مُحَسَّن ومعزَّز على المستوى الإقليمي.

٢٥ - ويُعَد الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وعلى الرغم من أن التجارة يمكن أن تكون وسيلة قوية للنمو والتنمية، فإن النظام التجاري وحده لا يمكن أن يحل المشاكل الإنمائية العديدة التي تواجهها هذه البلدان. ولهذا يعمل الاتحاد الأوروبي من أجل القضايا المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة، وفي هذا الإطار، من أجل آليات الإدماج المفيد للبلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري العالمي. ويقوم أيضاً بتمويل عدة مشاريع لتيسير التجارة وتحديث الإجراءات الجمركية في البلدان النامية غير الساحلية. وسوف تظل المساعدة المتعلقة بالتجارة جانباً مهماً من التعاون الإنمائي.

٢٦ - وقال إن التنافس الترية بين المشغِّلين ووسائط النقل من شأنه أن يحسِّن من كفاءة الخدمات وفعالية التكلفة. وأضاف أن اتباع نهج قطاعي يركِّز على الشبكات الاستراتيجية وممرات النقل العابر الإقليمي، وزيادة التمويل لبرامج التنمية القطاعية بدلاً من المشاريع الفردية تُعَد أموراً حيوية. ولكن من المهم للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ذاتها أن تتولى زمام الأمور في وضع استراتيجيات مُصَمَّمة بطريقة ملائمة للتخفيف من وطأة الفقر، والسياسات الوطنية التي تراعي التجارة، وتحديث قطاع النقل العابر لديها من أجل استكمال المبادرات الإقليمية.

٢٧ - ويرحِّب الاتحاد الأوروبي بالتقدُّم المحرز في تحقيق برنامج عمل ألماتي ويثني على الجهود المبذولة في مجال التحضير لاستعراض منتصف المدة لتنفيذه (A/62/226). وقد تم بالفعل عقد اجتماعين مواضيعيين هذا العام: اجتماع في بوركينا فاسو في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن تطوير البنية الأساسية للنقل العابر؛ والآخر في منغوليا في نهاية آب/أغسطس بشأن التجارة وتيسير التجارة.

٢٨ - السيد صالح (لبنان)، نائب الرئيس، يتولى رئاسة الجلسة.

٢٩ - **السيدة جاهان** (بنغلاديش): تحدثت نيابة عن أقل البلدان نمواً، فقالت إنه ينبغي على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام عاجل لتهميش هذه البلدان في العملية الإنمائية العالمية. وأضافت أن برنامج عمل بروكسل وضع أهدافاً وغايات خاصة، مع التزامات موجَّهة صوب العمل في سبعة مجالات هامة، وحدّد المسؤوليات التكميلية لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. وقالت إن تنفيذ جميع الالتزامات يمكن أن يُحدِث فرقاً حقيقياً في حياة الملايين في هذه البلدان.

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٦، اضطلعت الجمعية العامة باستعراض شامل لمنتصف المدة بشأن برنامج عمل بروكسل، واعتمدت أقل البلدان نمواً استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذه، والذي حدّد العقبات والقيود والتحديات. وينبغي

لجميع الدول الأعضاء وخاصة البلدان المانحة، ومنظمات الأمم المتحدة، والكيانات الأخرى ذات الصلة تنفيذ التوصيات الواردة في استراتيجية كوتونو.

٣١ - وقالت إن معظم أقل البلدان نمواً أعدت استراتيجياتها الإنمائية واعتمَدت سياسات سليمة للاقتصاد الكلي ونُظماً تجارية منفتحة نسبياً. كما أجرت إصلاحات لتعزيز الإدارة الرشيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان والإدارة العامة، ومحاربة الإبتزاز والكسب غير المشروع، وحماية وتمكين أكثر الفئات تعرُّضاً، وخاصة النساء والأطفال. وقد شرع كثير من هذه البلدان في عملية اللامركزية وتعزيز الإدارة المحلية. ومع هذا، ظل انخفاض الإنتاجية، وضعف البنية الأساسية، والنمو السكاني السريع، والبطالة، والتدهور البيئي، وتغيُّر المناخ تشكّل تحدياً هائلاً على المستوى المحلي بالنسبة لمعظم هذه البلدان. وأضافت أن الافتقار إلى الأمن وهو أيضاً أحد الشواغل الخطيرة في بعض البلدان.

٣٢ - وقالت إن النمو الاقتصادي الذي بدأ في تسعينات القرن الماضي حقق بعض التقدُّم، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات قليلة في مجالي الصحة والتعليم. ولكن برغم السياسات القوية المناصرة للفقراء، ظل التأثير غير ملموس في أغلب الأحيان بالنسبة للتخفيف من وطأة الفقر. وما لم تتغيّر البيئة الخارجية أيضاً فإن جهود أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً لن يكون لها أي تأثير من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأعربت عن تقديرها للشركاء في التنمية الذي أوفوا فعلاً بالتزاماتهم وطالبت الآخرين بأن يفعلوا المثل، خاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً.

٣٣ - وأضافت أن التجارة لها أهمية حاسمة، وأن الوصول التفضيلي إلى الأسواق، وخاصة المعاملة الخاصة والتفضيلية وبناء القدرة التجارية لأقل البلدان نمواً تُعَد حجر الزاوية لبرنامج عمل بروكسل. ومع أن نصيب أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية في السلع قد ارتفع من ٠,٧٩ في المائة إلى ٠,٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٦، فإنه لا يزال بعيداً عن المستوى الذي بلغته في عام ١٩٦٠ وهو ٢,٥ في المائة. وقالت إن النظام التجاري الحالي متحيِّز ضد أقل البلدان نمواً وإنه ينبغي حصر الإعانات الضارة وخطط تصعيد التعريفات، والقيود غير الجمركية، والمعايير الاصطناعية التي تفرضها البلدان الصناعية. وتسير مفاوضات الدوحة الآن إلى الأمام، وينبغي اختتامها في أسرع وقت ممكن. وينبغي منح جميع المنتجات الآتية من أقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية والحصص دون أي قيود. وينبغي على جميع البلدان المتقدمة، والبلدان النامية القادرة، أن تمنح هذه الفرصة على أساس إلزامي، مع قواعد مبسّطة وشفافة خاصة بالمنشأ. وأضافت أن أقل البلدان نمواً يجري تهميشها بشكل متزايد في مجال التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وقد قدَّم بعض البلدان النامية فرصة للوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية والحصص ودعت الآخرين إلى أن يفعلوا المثل.

٣٤ - وطالبت أعضاء منظمة التجارة العالمية بضمان تمكين أقل البلدان نمواً التي تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية من تحقيق ذلك عن طريق الوفاء بتلك الالتزامات التي تتماشى مع مستوى تنميتها، على نحو ما نص عليه برنامج عمل بروكسل.

٣٥ - وقالت إن قرابة ٧٢ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون على الزراعة. وقد استمر انخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية في هذه البلدان بسبب شروط التجارة المعاكسة وزيادة الإعانات في أسواق الصادرات. فعلى سبيل المثال، أدّت إعانات القطن إلى خفض الأسعار العالمية بما يقدّر بنسبة ١٢ في المائة. ويُعَد

التنفيذ الكامل للالتزام الوارد في إعلان هونغ كونغ الوزاري للقضاء على إعانات القطن أمراً بالغ الأهمية.

٣٦ - وهناك حاجة عاجلة إلى بناء القدرة التجارية. وينبغي لمبادرة المعونة من أجل التجارة أن تساعد أقل البلدان نمواً على التصدي للقيود المتعلقة بجانب الإمداد والخسار الأفضليات. ورحّبت بالتعهدات التي قدمتها الجهات المانحة مؤخراً في استكهلم من أجل الإطار المتكامل المحسّن للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة. وينبغي تزويد الإطار بموارد إضافية زائدة يمكن التنبؤ بها على أساس متعدد السنوات.

٣٧ - وأضافت أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها أقل البلدان نمواً يقل بكثير عن الالتزامات التي قُطِعَت، ويبلغ حالياً ٠,٠٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة مقارنة بنسبة ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٩٠. وفضلاً عن هذا، ظلّت مساعدات الجهات المانحة لأقل البلدان نمواً مركّزة بدرجة عالية وتنطوي على تكاليف معاملات مرتفعة. وينبغي للبلدان المانحة الوفاء بالتزاماتها لبلوغ الرقم المستهدَف وهو ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي للمنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة والمقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أن يتصدي لجميع هذه القضايا الحالية.

٣٨ - وقالت إن المفاوضات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية توفِّر إطاراً للتصدي للحركة المؤقتة للعمال في إطار الطبعة ٤ من الاتفاق العام المتعلّق بتجارة الخدمات. وقد أُحرز تقدّم ضئيل حتى الآن، برغم الحاجة الماسة لوصول جميع فئات مقدّمي الخدمات من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بصورة كاملة.

٣٩ - وقد أتاح تخفيف عبء الديون الذي مُنِح في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون بعض الموارد للتخفيف من وطأة الفقر والتنمية البشرية، ومن المهم وصول هذه البرامج إلى أقل البلدان نمواً جميعها. وينبغي إلغاء جميع الديون المستحقة، الثنائية والمتعددة الأطراف على حدٍ سواء دون مزيد من الإبطاء وينبغي استكمال هاتين المبادرتين بمنح ومساعدات أخرى غير مشروطة لكي تتحمل عبء الديون.

٤٠ - وأضافت أن أقل البلدان نمواً وبعض البلدان الأخرى ذات السواحل الضعيفة سوف تتأثر بتغيُّر المناخ بصورة غير متناسبة. وينبغي أن يقوم النظام ما بعد كيوتو على أساس أهداف أكثر واقعية ومُلزِمة قانوناً لخفض الانبعاثات، وينبغي إعطاء التزامات محدّدة لتوفير موارد كافية من أجل احتياجات التكيُّف لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تسعى الدول الأعضاء أيضاً لضمان حماية ملائمة للاجئين بسبب تغير المناخ والذين سوف يُزداد عددهم في المستقبل.

٤١ - ومن المؤسف أن الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً لا تُعرَض بصورة كافية في تقارير الأمين العام. وقد يرغب الأمين العام في أن يُدرِج قسماً يتضمن بيانات ومعلومات عن أقل البلدان نمواً في جميع التقارير التي يعدها في المستقبل عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، كوسيلة لتحليل التقدُّم المحرز في هذه البلدان على أساس قطاعي.

٤٢ - وأضافت أن الاستعراض السنوي لتنفيذ الالتزامات المقدّمة من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية. وقد وافق المجتمع الدولي على تيسير مشاركة أقل البلدان نمواً في منتدى ملائم متعدد الأطراف. وقد أنشئ صندوق استئماني لهذا الغرض في مكتب الممثل السامي، ولكنه عجز في السنوات الأخيرة عن توفير الموارد اللازمة. وينبغي للأمين العام اتخاذ التدابير الملائمة لتخصيص موارد في الميزانية العادية

لتغطية مشاركة اثنين من الممثلين عن كل بلد من أقل البلدان نمواً في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٤٣ - وأضافت أنه لا غنى عن الدور الداعم الذي يقوم به مكتب الممثل السامي لتعزيز قضايا أقل البلدان نمواً. ورحّبت بتعيين السيد ديارا ممثلاً سامياً جديداً، ولكنها أعربت عن قلق عميق لأنه سوف تُسنَد إليه أيضاً مسؤوليات إضافية يمكن أن تُضعِف من ولايته الأصلية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦. ويمكن أن تؤدي هذه المسؤوليات أيضاً إلى إضعاف التركيز الخاص على أقل البلدان نمواً وهو الهدف الرئيسي للمكتب.

٤٤ - وقالت إن التطبيق الكامل لاستراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعّال وفي حينه لبرنامج عمل بروكسل من شأنه أن يحقق نتائج طيبة، وينبغي توفير جميع الموارد اللازمة. ومن المقرّر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً قبل نهاية العقد من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل والبت في الإجراء اللاحق. وطالبت المجتمع الدولي بالبدء في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر وطلبت عروضاً من البلدان المهتمة باستضافة هذا الحدث.

٤٥ - **السيد مايما** (ليسوتو): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن الجماعة قامت بصياغة خطة إقليمة للتنمية الاستراتيجية في عام ٢٠٠١ لإعطاء توجيه واضح لسياساتها وبرامجها الطويلة الأجل. والغرض من الخطة هو دفع عجلة التكامل الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة.

٤٦ - ولا يزال برنامج عمل بروكسل يمثّل الإطار الأساسي لقيام شراكة عالمية بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. فهو يضع أهدافاً وغايات، مع التزامات موجّهة صوب العمل لدعم تنمية أقل البلدان نمواً. وهو يُعَد اتفاقاً هاماً للغاية، ليس فقط بالنسبة للجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً، وإنما بالنسبة لاستراتيجيات وخطط شركائها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٧ - وتُدرك أقل البلدان نمواً أنها تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وظلت لسنوات تتبع سياسات تعزّز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد خرج العديد من أقل البلدان نمواً في الفترة الأخيرة لينضموا إلى الفئة ذات الدخل المتوسط، وهذا دليل واضح على التزامتها بمحاربة الفقر والتخلُّف. ويبيِّن تقرير الأمين العام (A/62/322) أن أقل البلدان نمواً حققت نمواً اقتصادياً يبلغ في المتوسط ٦,٥ في المائة سنوياً في الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥. ومن المؤسف أن هذا النمو لم يسفر عن خفض كبير في معدل الفقر لدى بلدان كثيرة و لم يحقق معظم أقل البلدان نمواً في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هدف برنامج عمل بروكسل للنمو الاقتصادي وهو ٧ في المائة. ولا تزال خدمة الديون تمثل مشكلة بالنسبة لكثير من أقل البلدان نمواً في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية، ليس من المحتمل أن يحقق الكثير من هذه البلدان الأهداف والغايات التي حددها برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً للنقص المستمر في الموارد المالية الكافية المتاحة لأقل البلدان نمواً، لا تزال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية بالنسبة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولتحسين فعالية المعونة وفقاً لإعلان باريس بشأن هذا الموضوع.

٤٨ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية التركيز على تحسين القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وسوف تقطع التنمية الزراعية شوطاً طويلاً للتخفيف من وطأة الفقر والجوع. وينبغي إعطاء الأولوية في المساعدة

الإنمائية لنقل التكنولوجيا وتطوير البنية الأساسية المادية، من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً.

٤٩ - ولا تزال بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تواجه عقبات تتمثل في ضعف البنية الأساسية، وانخفاض مستويات التكنولوجيا بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والاعتماد على السلع، وحالات النقص الغذائي، وآثار تغيُّر المناخ، والكوارث الطبيعية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل، والملاريا، وغير ذلك من الأمراض المُعدية. وهذه التحديات ليست مستعصية الحل، ولكنه يلزم إيجاد شراكة من جانب المجتمع الدولي لمعالجتها بفعالية. وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة الشركاء من البلدان المتقدمة، الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتدابير التخفيف من عبء الديون. وإلى أن يعترف الشركاء في التنمية بالأهمية الحرجة لاحترام التزاماتهم، فإن هناك خوفاً من الإخفاق في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا فإن تدفقات المعونة التي يمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة التقنية والمالية، وبناء القدرة البشرية والمؤسسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تُعَد من الأمور الأساسية.

٥٠ - وقال إن الهدف الرئيسي لبرنامج عمل ألماتي هو التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ووضع إطار عالمي جديد لتطوير نُظم فعّالة للمرور العابر في هذه البلدان وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية. والهدف الرئيسي هو وضع مبادئ للتغلب على المشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وتعتبر البنية الأساسية غير الملائمة من بين العقبات الرئيسية التي تعترض إنشاء نظام كفء للمرور العابر يمكّن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من تحقيق الاندماج الفعّال في النُظم التجارية الدولية. وتشمل العوامل الهامة الأخرى إيجاد بنية أساسية تتسم بالكفاءة للنقل والمواصلات وتيسير التجارة، نظراً لأنه يتعيّن على بضائعها أن تتحرك عبر حدود إضافية. وينبغي لاستعراض برنامج عمل ألماتي الذي تقوم به الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة أن يحدّد القيود والتحديات ويضع استراتيجيات ملموسة للإسراع بالتنفيذ وتعزيزه. وأكد على أهمية التحضير الملائم لضمان نجاح الاجتماع الاستعراضي وأثنى على كل من أسهموا في نجاح الاجتماعين التحضيريين الإقليميين المعقودين في بوركينا فاسو في حزيران/يونيه وفي منغوليا في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٥١ - ولا تزال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تتصدى لتحديات المرور العابر عن طريق برنامج متسارع للمبادرات الإنمائية الخاصة، والذي يُعرَف باسم الممرات الإنمائية. ويجري تحديد البنية الأساسية الرئيسية لتطويرها على نحو عاجل، يليه تعبئة الاستثمارات الخاصة على امتداد الممرات لضمان أنشطة التنمية المستدامة. وفضلاً عن هذا، فإنه يجري تنفيذ برنامج لمواءمة وتبسيط الإجراءات والأدوات الجمركية كجزء من جهود تيسير التجارة. وطالب المجتمع الدولي بدعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هذه الجهود.

٥٢ - **السيد إكسانتوس** (هاييتي): تحدث نيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً تتطلب من المجتمع الدولي برمته أن يتقدّم لمساعدة قادتها في تصميم وتنفيذ تدابير للتخفيف من الظروف المأساوية التي يعيش فيها أكثر من ٨٠٠ مليون شخص.

٥٣ - وفي حين يُعَد معظم أعضاء الجماعة الكاريبية من البلدان ذات الدخل المتوسط، فإن أحد هذه البلدان ينتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً. وترى بلدان الجماعة الكاريبية من واجبها توسيع جهودها في مجال التنمية المستدامة لمساعدة هاييتي، التي تضررت بصورة أخطر من بقية الأعضاء بسبب مظاهر الضعف الاقتصادي والمناخي التي تواجه الجميع.

٥٤ - وفي حين يلاحظ استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل (A/61/173) بعض التقدُّم من جانب أقل البلدان نمواً، فإن وضعها الاجتماعي والاقتصادي لا يزال حرجاً بشكل عام. فقبل ثلاث سنوات من انتهاء برنامج عمل بروكسل، لا تزال الفرص ضعيفة لكي يحقق معظم هذه البلدان أهداف البرنامج، ناهيك عن الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الظروف المعيشية في أقل البلدان نمواً لا تتحسّن وفي بعض الحالات تزداد سوءاً، برغم الجهود التي يبذلها قادتها وشركاؤها في التنمية، لأنه لم يوجّه سوى اهتمام ضئيل للغاية إلى المُهَل الزمنية للأهداف الواردة في برنامج العمل. ولا يزال من الممكن تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٠، وذلك فقط إذا صمَّم الشركاء في التنمية على قبول التحدّي المتمثّل في إيجاد تضامن قوي عن طريق اعتماد تدابير مبتكرة.

٥٥ - وليس الغرض من استراتيجية كوتونو أن تحل محل برنامج عمل بروكسل: فالغرض منها هو التوصية بتدابير تصحيحية وتعزيزية تُتخذ قبل عام ٢٠١٠. وإذا أريد تحقيق جميع الأهداف، ينبغي لجميع الشركاء في التنمية إعادة بحث جميع أنواع المساعدة بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتعاون التقني، والتجارة، وتخفيف عبء الديون وغير ذلك.

٥٦ - وقال إن الخفض الجاري في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يدل على إخفاق معيار الإضافية: فما يُعطى باليد اليمنى يؤخَذ باليد اليسري. وتوجّه الجماعة الكاريبية نداءً عاجلاً إلى الشركاء في التنمية الذين لم يحترموا التزامهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بأسرع ما يمكن لأقل البلدان نمواً بما يعادل ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ من ناتجها القومي الإجمالي بأن يبادروا إلى ذلك.

٥٧ - وتُعَد التجارة وسيلة قوية للنمو الاقتصادي والتنمية، ولكن النظام التجاري العالمي الحالي يضع أقل البلدان نمواً على هامش العولمة مما يحول بينها وبين الاستفادة منها. ويجب استمرار التركيز على الجانب الإنمائي لجولة الدوحة. فالاختتام السريع لهذه المفاوضات أمر ضروري إذا أريد لأقل البلدان نمواً أن تتمتع في نهاية المطاف بدخول منتجاتها دون رسوم ودون حصص إلى الأسواق العالمية. وينبغي إنهاء الإعانات وإزالة جميع الحواجز الاصطناعية الأخرى أمام التجارة.

٥٨ - ويجب أن يستجيب الشركاء في التنمية لاحتياجات أقل البلدان نمواً المتعلقة بالتجارة عن طريق زيادة كبيرة في مساهماتها للصندوق الاستئماني للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، وكذلك عن طريق تفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة. وبالإشارة إلى المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، تؤكد الجماعة الكاريبية أنه يُفتَرض من الإضافية أن تكون عنصراً رئيسياً في هاتين المبادرتين وتطالب أيضاً بالإعفاء الكامل لجميع ديون أقل البلدان نمواً.

٥٩ - **السيدة ديالو** (مالي): تحدثت نيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقالت إنه إذا أريد لهذه البلدان أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، فمن الضروري أن تتمتع بالمزايا التي تتيحها العولمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم أن تصل منتجاتها إلى الأسواق العالمية بقدرة تنافسية تماثل قدرة البلدان النامية الأخرى. ولهذا، حدّد برنامج عمل ألماتي بوضوح الإجراءات التي يلزَم اتخاذها في مجالات الأولوية الخمسة: القضايا الأساسية لسياسات المرور العابر، وتنمية البنية الأساسية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، وتدابير الدعم الدولي، والتنفيذ والاستعراض.

٦٠ - وتقع المسؤولية الأولى عن تنفيذ برنامج العمل على الدول. ولهذا ينبغي للجنة الثانية أن تعتمد مشروع قرار يُحدّد تفاصيل تنظيم استعراض منتصف المدة، والذي يجب أن يتضمن المشاركة الفعّالة لجميع أصحاب المصلحة. وناشدت البلدان المانحة تقديم تبرعات من أجل تنظيم استعراض منتصف المدة.

٦١ - وفي إطار هذا الاستعراض، تم تنظيم اجتماعين وزاريين مواضيعيين، أحدهما عن تنمية البنية الأساسية للنقل العابر، وقد عُقد في أوغا دوغو، والآخر عن التجارة وتيسير التجارة وقد عُقد في أولان باتور. وقد سلّط كلا الاجتماعين الضوء على التحديات الرئيسية التي لا تزال تواجه البلدان النامية غير الساحلية، برغم الجهود الإقليمية لإنشاء مناطق للتجارة الحرة وممرات للتجارة. وقد أكدت الوثيقة الختامية لاجتماع أوغادوغو أن البنى الأساسية للنقل متخلفة بدرجة خطيرة وغير ملائمة وعتيقة، وأن تكاليف توصيل المنتجات إلى السواحل لا تزال مرتفعة للغاية، وتصل أحياناً إلى ٤٠ في المائة من سعر التكلفة. وبالمثل، فقد سلّط اجتماع أولان باتور الضوء على ضآلة نصيب البلدان النامية غير الساحلية من التجارة العالمية، ويرجع السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى طول وقت المرور العابر للسلع وارتفاع التكاليف.

٦٢ - ولهذه الأسباب، تطالب البلدان النامية غير الساحلية على وجه الاستعجال بالتنفيذ الواعي لأحكام برنامج عمل ألماتي فيما يتعلق بالتجارة وتيسير التجارة. وفي هذا الصدد، فإنه يراودها أمل كبير من الاختتام السريع لجولة الدوحة، مع مراعاة احتياجاتها الخاصة، كما وردت في منهاج عمل اسونسيون ووافق عليه المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ. ومن المؤسف أن كثيراً من البلدان النامية غير الساحلية لم تصبح بعد أعضاءً في منظمة التجارة العالمية ولذلك فإنها تطالب بدعم طلباتها الخاصة بالانضمام.

٦٣ - وهناك تحديات أخرى لم يتم استعراضها في ألماتي، وخاصة آثار تغيُّر المناخ والأسعار المرتفعة للمنتجات البترولية، وهذه تفرض عبئاً ثقيلاً على اقتصاد البلدان النامية غير الساحلية. وفضلاً عن هذا، ونتيجة لتدمير البنى الأساسية للنقل والمرور العابر بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات، فغالباً ما تُعزَل بعض الدول عن بقية العالم لفترات طويلة، مما يسبب خسائر هائلة في إيرادات الصادرات. ولهذا فإنها تأمل في أن تحافظ البلدان المانحة على وعودها التي قطعتها على نفسها في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ بتقديم تمويل ضخم وفوري ويمكن التنبؤ به.

٦٤ - ونظراً لأن مكتب الممثل السامي يقوم بدور أساسي في حشد وتنسيق تنفيذ برنامج عمل ألماتي، فإن المجموعة تحث الأمين العام على تزويد المكتب في أسرع وقت ممكن بالموارد التي يحتاجها لكي يفي بالمسؤوليات المسندة إليه بصورة كاملة.

٦٥ - **السيدة زفيريفا** (الاتحاد الروسي): قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي ألاّ يتجاهل مشاكل البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وهي أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، بما في ذلك تلك البلدان غير الساحلية. وأضافت أن إحراز تقدُّم في هذه البلدان سوف يكون عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - وقالت إن نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة الشامل والعالمي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل كانت إيجابية. ويؤيد بلدها الإعلان الذي صدر عن هذا الاجتماع والذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ١/٦١، والذي يأخذ في اعتباره على نحو كامل شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بمشاكل أقل البلدان نمواً ويعبِّر عن التزام الدول الأعضاء بالتعاون في تنفيذ برنامج عمل

بروكسل. كما أجرى تقييماً موضوعياً للإنجازات والمشاكل التي صودِفَت أثناء التنفيذ.

٦٧ - واتخذ الاتحاد الروسي تدابير خاصة لدعم تنمية أقل البلدان نمواً، بما في ذلك خفض رسوم الواردات ووضع نظام خاص بالأفضليات لوارداتها. وليست هناك رسوم جمركية على الواردات أو أي قيود على كمية الواردات، كما أنه لا تُطبَّق أي تدابير لمكافحة الإغراق أو تدابير تعويضية أو حمائية.

٦٨ - ويعمل بلدها بنشاط من أجل اتخاذ تدابير متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون وتقديم معونة إنمائية لأقل البلدان نمواً في سياق نادي باريس ومنظمات دولية أخرى. وكان الاتحاد الروسي يدعم دائماً المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبموجبها ألغى ديوناً من البلدان الأفريقية بلغت ١١,٣ مليار دولار. ويرحّب بلده أيضاً بقيام بلدان أخرى بوضع نظام تجاري خاص لأقل البلدان نمواً استجابة للنداء الذي وجَّهه مؤتمر قمة الألفية.

٦٩ - ويقدِّر الوفد الروسي الدعم الذي يقدمه الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لبحث القضايا التي تهم هذه البلدان على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقالت إن تنفيذ برنامج عمل ألماتي ينبغي أن يُشرِك آليات حكومية دولية مثل مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ولجنة الدورة لأقل البلدان نمواً.

٧٠ - ويسهم الاتحاد الروسي في تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وقد توصل إلى اتفاق مع منغوليا والصين بشأن اتفاق إطاري ثلاثي عن النقل العابر، والذي سوف يشكّل أساساً لنظام رقابي قوي دون إقليمي. وأضافت أن تطوير التكامل الاقتصادي الإقليمي سوف يكون له تأثير إيجابي على إدخال ترتيبات فعّالة للمرور العابر، كما أن اتفاقات التعاون دون الإقليمي والثنائي بشأن النقل العابر سوف تقوم بدور هام.

٧١ - **السيدة هونغبدجي** (بنن): قالت إن بنن ظلّت تحاول منذ عام ٢٠٠١ احترام الالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً من خلال جهودها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وكان هدف الحكومة هو تحقيق أداء اقتصادي مُحَسَّن ونمو متسارع، وإيجاد بيئة مواتية للاستثمار، وتطويع نظامها المالي مع احتياجات العناصر الفاعلة الاقتصادية، وتحسين إدارة المالية العامة والموارد البشرية: وجميعها خطوات من شأنها السماح لبنن بتهيئة ظروف مواتية لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل.

٧٢ - وأضافت أن الزراعة في بنن هي القطاع الذي يستطيع أن يقدِّم أكبر إسهام للحدّ من الفقر عن طريق إنشاء الوظائف ولكنه أيضاً القطاع الذي يوفّر وظائف بأقل الأجور. ولتصحيح هذا الوضع، تضع الحكومة برنامجاً للتحديث الزراعي من أجل تحسين العائدات الإنتاجية، عن طريق البحوث الزراعية المعزَّزة والتسهيلات التقنية. والهدف من ذلك هو تهيئة أوضاع مواتية لتصدير المنتجات الزراعية وإيجاد حوافز للاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة من أجل تطوير القدرة التجهيزية. ولذلك توجد في بنن إصلاحات يمكن أن تؤدي إلى التنمية؛ ويلزم دعم جهودها من جانب المجتمع الدولي الذي ينبغي أن يعمل بشكل خاص على إزالة الحواجز التي تعترض التجارة.

٧٣ - وفي أفريقيا الغربية والوسطى، يعيش نحو ٢٠ مليون من السكان على زراعة القطن، ومعظمهم من صغار مزارعي الكفاف. وتبيِّن الدراسات أن مُنتجي القطن في جنوب الصحراء الكبرى خسروا ٤٥٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٤، وأصبحوا أكثر فقراً برغم زيادة إنتاجهم. غير أن

إنهاء الدعم الأمريكي لصناعة القطن من شأنه أن يؤدّي إلى زيادة في أسعار القطن تتراوح من ٦ إلى ١٤ في المائة، وهذه الزيادة تترجم إلى زيادة تتراوح من ٢,٣ إلى ٥,٧ في المائة في القوة الشرائية للأسر في البلدان الأفريقية المنتجة للقطن. ومنذ عام ٢٠٠٣، ظلت بنن تبحث دون هوادة عن تدابير ملائمة لتصحيح هذا الظلم. وبالرغم من أنها قدّمت مع بوركينا فاسو وتشاد ومالي مبادرة قطاعية لصالح القطن، كانت هناك حالة جمود كامل تم فيها ربط قضية التخفيضات في الإعانات المحلية بنجاح جولة الدوحة بكاملها. وفي هذه الظروف، لا يوجد سوى بصيص من الأمل أمام أقل البلدان نمواً للاستفادة من العولمة وتحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل.

٧٤ - وقالت إن الدعوات من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة على المستوى الوطني هي بالتأكيد تستحق الثناء، ولكن هناك حاجة موازية إلى الديمقراطية في المؤسسات الدولية. وعلى سبيل المثال، ينبغي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الاعتراف رسمياً بالمعايير الخاصة بتسمية أقل البلدان نمواً ومنحها موارد إضافية تمشياً مع احتياجاتها.

٧٥ - وينبغي لمكتب الممثل السامي أن يكفل الحشد الفعّال لهيئات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وينبغي أيضاً تعزيز جهوده لتيسير المشاركة الفعّالة لأقل البلدان نمواً في الهيئات المعنية المتعددة الأطراف وخاصة في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٦ - **السيد نغور** (السودان): قال إن استراتيجية كوتونو أداة مفيدة للمساعدة في تقييم ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه بعد، من جانب طرفي الشراكة، من أجل الوفاء بالالتزامات السبعة في برنامج عمل بروكسل.

٧٧ - فقد أظهر معظم أقل البلدان نمواً إرادة صادقة، بوضع استراتيجيات إنمائية وطنية، وتحسين أسلوب الإدارة وغير ذلك، ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق التحوُّل الاجتماعي والاقتصادي والهيكلي المطلوب لتخفيض مستويات الفقر بدرجة كبيرة. وغالباً ما كانت التنمية الإيجابية تصطدم بمعوّقات هيكلية خارجة عن سيطرة البلدان، مثل الافتقار إلى الموارد والتدفقات المالية، أو التأثير المعاكس لتغيُّر المناخ، أو شروط التجارة الدولية غير العادلة.

٧٨ - وأضاف أن الأونكتاد في تقريره عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧ أعلن أن النمو الأخير الذي شهده بعض أقل البلدان نمواً هو نمو هش للغاية، لأنه يعتمد على أسعار السلع المرتفعة للغاية، ومن الممكن بسهولة أن يعقبه انهيار. وقال إن العولمة لم تصبح بعد قوة نزيهة وعادلة وشاملة. بل إنها أحدثت تفاوتات بين البلدان وداخلها، وأصبح بعضها يقف على هامش عملية العولمة.

٧٩ - ومما يدعو للقلق أنه برغم التعهّدات الأخيرة، لم تف الجهات المانحة بالرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي يعادل ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ومع أن التخفيف من عبء الديون قد أتيح لعدد من أقل البلدان نمواً، ظل كثير من هذه البلدان التي تتحمل أعباء ديون كبيرة خارج المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وفي كثير من الحالات كان من الصعب استيفاء المشروطيات المرتبطة بهاتين المبادرتين. وينبغي إتاحة قدر من المرونة لأقل البلدان نمواً في هذا الصدد.

٨٠ - فقد عانت أقل البلدان نمواً من عدم كفاية البنية الأساسية لفترة طويلة من الزمن، وإزالة هذه العقبة التي تشكّل أحد الالتزامات السبعة لبرنامج عمل بروكسل ينبغي أن يكون أحد المجالات التي يركّز عليها الشركاء في التنمية.

وهناك مجال حاسم يرتبط بذلك وهو التجارة. فاختتام جولة الدوحة يُعَد ضرورياً إذا أريد لأقل البلدان نمواً أن تستفيد من بعدها الإنمائي. وقد أظهر السودان التزاماً سياسياً قوياً ببرنامج عمل بروكسل، كما يتضح من إنشاء هيئة رفيعة المستوى، قامت بدراسات للالتزامات السبعة لبرنامج عمل بروكسل وأصدرت تقارير مرحلية عن التقدُّم المحرز.

٨١ - وقام السودان في أيار/مايو ٢٠٠٧ بتحديث تقريره القطري، ليبيِّن التقدُّم المحرز في النهج المتبع تجاه التنمية والذي يركّز على السكان، ومؤسسات الإدارة، والأنشطة المتعلقة بالتجارة، والتنمية المؤسسية، ولكن العقبة المتكررة تمثّلت في نقص الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة المختلفة، خاصة بالنظر إلى أعباء الإعمار الضخمة في هذا البلد. وقد شارك السودان بنشاط في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان من أجل الحفاظ على السلم. ونتيجة لهذا، تُعَد ترتيبات تقاسم الثروة من المكوّنات الأساسية لاتفاق السلام الشامل، واتفاق سلام دارفور، واتفاق سلام شرق السودان، غير أن ديون السودان الخارجية الضخمة والتي تتجاوز ٢٧ مليار دولار، لا تزال واحدة من العوائق الرئيسية التي تعترض جهود التنمية. ولهذا يطالِب السودان بإلغاء ديونه الخارجية إذ أن هذا من شأنه أن يوفّر الأموال اللازمة التي تسمح له بتمويل جهود الإعمار. كما يطالِب الجهات المانحة بالوفاء بتعهداتها التي قطعتها على نفسها في مؤتمر أوسلو للمانحين لعام ٢٠٠٥.

٨٢ - **السيد اشيزي** (اليابان): أشار إلى أن أقل البلدان نمواً تعاني من العجز بسبب القدرة الإنتاجية المحدودة. ففي أفريقيا، التي تضم ٣٤ بلداً من أقل البلدان النامية في العالم والبالغ عددها ٥٠ بلداً، كانت اليابان تعمل مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لدعم تنمية البنية الأساسية في أقل البلدان نمواً وفقاً لمبدأ تولي زمام الأمور الوطنية والقيادة. وظلت اليابان تقدِّم المعونة من اجل التجارة عن طريق مبادراتها المتعلقة بالتجارة لمساعدة أقل البلدان نمواً على زيادة صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية. وتقدِّم اليابان دعمها أيضاً في صورة نقل التكنولوجيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وغير ذلك من مشاريع التعاون التقني التي تهدف إلى تنويع الصادرات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قامت اليابان بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم والحصص بدرجة كبيرة أمام أقل البلدان نمواً، لتتجاوز الرقم المستهدَف الذي نص عليه إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وتتحرك اليابان أيضاً بصورة منتظمة نحو هدفها لمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا مع نهاية عام ٢٠٠٧، ولا تزال ملتزمة بتنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٨٣ - وقال إن تنمية أقل البلدان نمواً لا يمكن مناقشتها دون الحديث عن بناء السلام. فمعظم أقل البلدان نمواً شهد صراعات عنيفة في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة. وأضاف أن الحاجة إلى نهج منسَّق لكسر الدائرة الخبيثة التي تتمثل في الفقر والصراع أدّت إلى إنشاء لجنة بناء السلام. وسوف تعمل اليابان التي ترأس هذه اللجنة بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة لوضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام تتصدى لاحتياجات البلدان في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع وتضع الأساس للتنمية المستدامة.

٨٤ - وتؤكّد اليابان من جديد أهمية تنفيذ برنامج عمل ألماتي. ويحتاج المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للبلدان النامية غير الساحلية، كما وافق على ذلك في الاجتماعين المواضيعيين المعقودين في بوركينا فاسو ومنغوليا في بداية العام. وكانت الحكومة اليابانية من جانبها تقدِّم طائفة واسعة من الدعم لتنمية البنية الأساسية وبناء القدرات.

٨٥ - السيدة لنتونين (فنلندا) تستأنف رئاسة الجلسة.

٨٦ - **السيد سي** (كمبوديا): لاحظ أن أقل البلدان نمواً، برغم ما أُحرِز من تقدُّم عام، تواجه صعوبة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتُعَد زيادة المعونة المالية وخفض أعباء خدمة الديون، وزيادة التدفقات الداخلية للحساب الجاري من الأمور الأساسية إذا أريد لهذه البلدان تحقيق نموها. ويجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، والذي يمكن تعزيزه بشراكة حقيقية بين المانحين والمستفيدين. وعلى وجه التحديد، ينبغي زيادة مبادرات المعونة من أجل التجارة في أقرب فرصة ممكنة.

٨٧ - وقال إنه منذ عام ٢٠٠٠ حقق بلده السلام والاستقرار السياسي عن طريق الإصلاحات والاستراتيجيات الإنمائية المختلفة التي أعطت دافعاً للتنمية الاقتصادية السريعة، وحقق معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ١١,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. واستناداً إلى هذا الأداء، وُجِّهَت إليه الدعوة لتقديم عرض عن التنفيذ الوطني للأهداف الإنمائية للألفية في اجتماع أخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن كمبوديا باستطاعتها تحقيق الأهداف شريطة أن يقوم شركاؤها في التنمية والمجتمع العالمي باتخاذ مبادرات جريئة لدعم استراتيجياتها الوطنية وإقامة شراكات يربح فيها الجميع. وبالنظر إلى حاجة أقل البلدان نمواً للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق، فإن وفده يثق في أن جولة الدوحة الحالية سوف تؤدي إلى صفقة تتيح فرص الوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم والحصص أمام جميع منتجات هذه البلدان

٨٨ - **السيدة جول** (النرويج): قالت إنه على الرغم من أن الأرقام الأخيرة أظهرت انخفاضاً طفيفاً في الفقر المدقع في السنوات الخمس الأخيرة، كانت هناك أيضاً زيادة طفيفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهذا يدل على الحاجة إلى بذل جهود إضافية إذا أريد لأقل البلدان نمواً، وخاصة في أفريقيا، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتُعَد السياسات الوطنية السليمة والإدارة الرشيدة من الأمور الأساسية مثل سياسات مكافحة الفساد. ومن الأمور المشجّعة أن يتعهّد كثيرون بالالتزام بمبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعملية كمبرلي، ولكنه يلزم إحراز مزيد من التقدُّم للقضاء على الفساد والاحتيال الاقتصادي على نطاق أوسع.

٨٩ - ورحَّبت بالزيادة في معدلات الاستثمار في كثير من أقل البلدان نمواً. غير أنه بينما يوجد تفاؤل قوي في القطاع الخاص وبين المسؤولين في بلدان مثل جمهورية تترانيا المتحدة وإثيوبيا، ظلت معدلات الاستثمار منخفضة ومناخ الأعمال غير مواتٍ في كثير منها. وبرغم التقدُّم المحرز في مجالات كثيرة، كانت المساءلة العامة وفعالية الحكومة ضعيفة وكانت تنمية البنية الأساسية بطيئة، مما أعاق تنمية القطاع الخاص بصورة خطيرة.

٩٠ - وقالت إن بلدها على استعداد لوضع خبراته تحت تصرف أقل البلدان نمواً للحد من العقبات، وتهيئة مناخ للنمو وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. وأشادت بتمسّك البلدان المتقدمة على نحو متزايد بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن لا بد من تضافر مزيد من المانحين لتحقيق النجاح لمبادرة النمو. وقالت إن ميزانية النرويج الإنمائية لعام ٢٠٠٨ خصّصت ٠,٩٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتهدف إلى تخصيص ما لا يقل عن ١ في المائة في نهاية الأمر. وهي تدعم بقوة الجهود الموجّهة لتخفيف عبء الديون، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والتدابير التي تهدف إلى التأكد من أن الجهود الإضافية لتخفيف الأعباء تستكمل المساعدة الإنمائية بدلاً من أن تحل محلها.

٩١ - وأضافت أن البلدان النامية بحاجة إلى المزيد من الاستثمار والتجارة لدعم التنمية الاجتماعية، ولكن من المؤسف أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض بشكل عام. وفي حين كانت أقل البلدان نمواً في أفريقيا أفضل حظاً من البلدان النامية بسبب حدوث طفرة في استكشاف الموارد الطبيعية، فإنه يلزم عمل الكثير لتشجيع الاستثمار في قطاعاتها الأخرى. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى فرص محسَّنة للوصول إلى الأسواق ومزيد من الاندماج في النظام التجاري الدولي. وفي هذا الصدد، يحث وفدها البلدان المتقدمة الأخرى على أن تحذو حذو النرويج عن طريق منح صادرات أقل البلدان نمواً جميعها فرصة الوصول الحر إلى الأسواق المعفاة من الرسوم والحصص، وإن كان أمام البلدان النامية الأكثر تقدّماً دور عليها القيام به.

٩٢ - وقالت إن المعونة من أجل التجارة تُعَد من الأمور الحيوية أيضاً، ولهذا الغرض يقوم بلدها بصياغة خطة عمل تركّز على أفريقيا وأقل البلدان نمواً، كما تركّز على الإدارة الرشيدة ومحاربة الفساد؛ والمرأة والتجارة؛ والتجارة الإقليمية. وسوف يكون بلدها أحد المؤيدين الرئيسيين للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، وهو الإطار الذي تحسّن أخيراً، والذي سيصبح أحد ركائز خطة عمل الحكومة. وهي على استعداد لأن تجعل جولة الدوحة ''جولة مجّانية'' للبلدان الأكثر فقراً، ونظراً لأن العلاقة بين التجارة والتنمية ليست تلقائية، فإنه يجب أن تحصل البلدان النامية على المساعدة من أجل التغلّب على قيود مشاركتها في الأسواق الدولية فيما يتعلق بجانب الإمداد. والمطلوب لتحقيق النجاح هو قيام المستفيدين والشركاء في التنمية على السواء بترجمة الخطط إلى وعود.

٩٣ - **السيد كريشنسوامي** (الهند): قال إن تنفيذ برنامج عمل ألماتي يتطلب التعاون فيما بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية، وشركائها من البلدان المتقدمة. وأضاف أن الاجتماعين التحضيريين المواضيعيين لاستعراض منتصف المدة أكدا أهمية تقديم المزيد من الموارد المالية والدعم التقني لبناء القدرة في البنية الأساسية المادية. وتواجه بلدان المرور العابر النامية تحديات كثيرة في توفير تسهيلات النقل العابر للبلدان غير الساحلية، فقد وقّعت الهند اتفاقات ثنائية خاصة للتعاون مع جارتيها غير الساحليتين لتسهيل نقل بضائعهما عبر الهند وقدمت دعماً اقتصادياً وتقنيا فضلاً عن تشجيع النقل الإقليمي والموصلية التجارية.

٩٤ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل بروكسل، حث على الانتقال من تقديم المسكّنات إلى التصدي المباشر للأسباب الجذرية للتخلُّف وتقديم التمويل الإضافي، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا المتيسرة، وبناء المؤسسات والقدرات. وأعرب عن ترحيبه لأن بعضاً من أقل البلدان نموا قد خرج، أو يوشك أن يخرج، من فئة أقل البلدان نمواً، ولكنه حث المجتمع الدولي على مساعدتها في عملية ما بعد الخروج حتى تتمكن من الحفاظ على إنجازاتها. وفي هذا الصدد، قال إنه يؤيد أيضاً الدعوة إلى إعادة النظر في معايير الخروج من هذه الفئة.

٩٥ - ومما يدعو إلى الإحباط أن كثيراً من البلدان المتقدمة يتراخى في الوفاء بالتزاماته الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بل وحدث في بعض الأحيان انخفاض في هذه المساعدة؛ ولهذا فإنه يدعو إلى الإسراع بالوفاء بهذه الالتزامات. وبالإشارة إلى التجارة، يجب على البلدان المتقدمة تحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ويعلّق وفده أهمية على جولة الدوحة الحالية وعلى المفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية، وفي هذا السياق سوف تتمتع الواردات الآتية من أقل البلدان نمواً إلى الهند بنظام التعريفات الصفري بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

٩٦ - ويلزم بذل مزيد من الجهود الجماعية، بما في ذلك عن طريق لجنة للديون الدولية تشرف عليها الأمم المتحدة، لمعالجة مشكلة ديون أقل البلدان نمواً. وقد ألغى بلده ديون سبعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يوجّه بلده اهتماماً خاصاً لمساعدة أقل البلدان نمواً بشكل عام وتلك البلدان المجاورة له بشكل خاص.

٩٧ - **السيد اسبيلود** (أيسلندا): قال إن بلده يحترم التزامه فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، فكثير منها لا يزال عاجزاً عن بلوغ الرقم المستهدَف للنمو السنوي وهو ٠,٧ في المائة ويواجه مشكلة الفقر الشديد التي تتطلب جهداً دولياً كبيراً. ورحّب في هذا السياق باستراتيجية الدعوة المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/62/322)، والتي ستعمل على زيادة الوعي بشأن أهداف برنامج عمل بروكسل، وتيسّر تنفيذها في حينها. وأضاف أن أيسلندا تقدّم الدعم للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما تدعم المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ويوجَّه الجانب الأكبر من مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، في حين أن محور أنشطتها الإنمائية المتعددة الأطراف يتمثل في دعم وكالة التنمية الدولية الأيسلندية.

٩٨ - وقد زادت أيسلندا من دعمها لبرنامج الأغذية العالمي وتُعَد أسماكها المصدر الأول للبروتين بالنسبة للكثيرين في أقل البلدان نمواً. وقد ساعدت مشاريعها الثنائية الخاصة بمصايد الأسماك على تحسين الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية. ويُعَد التعليم بجميع مستوياته الجانب الرئيسي في التعاون الإنمائي للحكومة ويستضيف بلده برنامجين تابعين لجامعة الأمم المتحدة وهما برنامج التدريب في مجال الطاقة الحرارية الأرضية وبرنامج التدريب في مجال مصايد الأسماك. ونظراً للعلاقة بين الفقر والأميّة، تستأثر البرامج الأساسية للتدريب والتعليم وتعليم الكبار بنصيب كبير من تعاونه الإنمائي. وتركّز ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية على الصحة، وفي هذا الصدد، يقدِّم بلده المساعدة لقطاع الصحة في ملاوي وموزامبيق، وهو يشارك أيضاً في مشاريع جنسانية في أقل البلدان نمواً عن طريق برامج ثنائية ومن خلال الدعم المقدَّم لصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بينما يتصدى للطاقة من أجل التنمية على المستوى المتعدد الأطراف.

٩٩ - وأضاف أن بلده ملتزم بتنفيذ برنامج عمل ألماتي ويرحّب بالعمل الذي تم بشأن التحضير الملائم لاستعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٨. وتُعَد المعونة من أجل التجارة مبادرة هامة يمكن أن تخفف من الآثار المعاكسة لجغرافية البلدان غير الساحلية وينبغي إدماجها في السياسات الإنمائية الأوسع. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدّي انهيار جولة الدوحة إلى عواقب خطيرة. فالأكثر فقراً في البلدان النامية هم الأكثر تضرراً من تغيُّر المناخ والأقل مسؤولية عن هذا التغيُّر، وهذا هو أحد الشواغل الرئيسية التي يتطلب توجيه الاهتمام إلى الاحتياجات الخاصة للأكثر تعرضاً.

١٠٠ - **السيد بنجو** (بوتان): قال إن هذا البند ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة لبوتان، وهي بلد غير ساحلي. ففي منتصف المدة المحدّدة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تبدو الصورة مختلطة في أحسن الظروف، في حين وجد استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل أن الكثير من أقل البلدان نمواً ليس من المحتمل أن يحقق أهدافه الخاصة، وبالتالي الأهداف الإنمائية للألفية. وحث القادة السياسيين وأصحاب المصلحة على الوفاء بالتزاماتهم الدولية بصورة وافية، بما في ذلك تلك الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في سياق إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، والبيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وأضاف أن تنفيذ برنامج عمل ألماتي يتطلب تعاوناً نشطاً من جانب البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والبلدان المتقدمة. وينبغي

تخصيص موارد كافية في الميزانية العادية فضلاً عن مصادر خارجة عن الميزانية لضمان نجاح الإستعراض الخاص بمنتصف المدة.

١٠١ - ومع أن بوتان قد حقّقت تقدماً اجتماعياً واقتصادياً ضخماً منذ أوائل الستينات من القرن الماضي، بدعم من شركائها في التنمية، وخاصة جارتها الهند، فإن جهودها تتطلب دعماً من المجتمع الدولي لا سيما وأنها تشرع في التحوّل إلى الديمقراطية. فسوف تُعقَد أول انتخابات برلمانية في أوائل عام ٢٠٠٨، وفي ذلك الوقت ستكون قد اعتمدت دستوراً ديمقراطياً جديداً. ولكن لكي تمتد جذور الديمقراطية يجب أن يكون هناك تقدّم في المجال الاجتماعي والاقتصادي. وشكر في ختام كلمته الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على دعمها المستمر.

١٠٢ - **السيد نعيمي** (أفغانستان): قال إن افتقار البلدان النامية غير الساحلية إلى الاتصال البري بالبحر، وبعدها عن الأسواق العالمية، واعتمادها على خدمات المرور العابر للبلدان المجاورة، ناهيك عن حالات التأخير الممتدة فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية والإدارية والإجراءات الصارمة الأخرى، تزيد من تكاليفها الخاصة بالمعاملات التجارية وتعوق قدرتها التنافسية بدرجة كبيرة. ولهذا فإن أولوياتها تتمثل في نُظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة، وتنمية البنية الأساسية، واستمرار التجارة الدولية والتيسير التجاري. وقال إن تنفيذ برنامج عمل ألماتي كان بطيئاً، ولكن استعراض منتصف المدة سوف يتيح للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية الفرصة لإجراء تقييم كامل لتقدمها وأسباب تعثرها.

١٠٣ - وبالإضافة إلى الصعوبات المعروفة جيداً والتي تواجه جميع البلدان النامية غير الساحلية، تحتاج أفغانستان أيضاً، بوصفها بلداً في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إلى التغلّب على مشاكل خاصة تتعلق بالبنية الأساسية، نظراً للدمار الذي أصاب مواردها البشرية، ومؤسساتها الوطنية الناشئة، وبنيتها الأساسية المادية خلال ثلاثة عقود من العنف الذي خلّف أيضاً ملايين الألغام البرية والذخائر القابلة للانفجار، مما يزيد من تكاليف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإعمار.

١٠٤ - وتلزم أيضاً مساعدة خاصة للبلدان التي خرجت من النزاع لتطوير قدرتها التجارية. ويأتي بناء الطرق على رأس الأولويات بالنسبة لبلده، الذي أكمل تقريبا، في شراكة مع المجتمع الدولي، شبكة طرق تربط كابول بالولايات الأفغانية الرئيسية والبلدان المجاورة. وبمجرد تشغيل هذه الشبكة بالكامل فإنها تستطيع أن توفّر للبلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى منفذاً إلى الموانئ البحرية في باكستان وإيران في غضون ٣٢ ساعة. ومع وجود سلام واستقرار نسبيين، يستعيد بلده وضعه بوصفه جسراً برياً يربط بين آسيا والشرق الأوسط.

١٠٥ - ويجري تبسيط ومواءمة جميع التشريعات واللوائح والإجراءات المتعلقة بالاستثمار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن بلده بحاجة إلى موارد إضافية وإلى تعاون جيرانه للتغلُّب على التحديات الفريدة وإتاحة فرص اقتصادية لسكانه. وفي هذا الصدد، يُعَد دور القطاع الخاص محورياً. وتقوم أفغانستان بتعزيز الشراكات الخاصة والعامة من أجل تيسير ورصد المرور العابر والنقل وتحسين المرافق وتعزيز تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وبالإضافة إلى الاتفاقات الثنائية مع عدد من جيرانه وبلدان أخرى في آسيا الوسطى، دعا بلده إلى عقد مؤتمر بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي في كابول عام ٢٠٠٥ واستضاف مؤخراً اجتماع مجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي.

١٠٦ - وأضاف أن أفغانستان في سبيلها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي عضو في رابطة جنوب آسيا

للتعاون الإقليمي ورابطة آسيا الوسطى للتعاون الإقليمي ومنظمة التعاون الاقتصادي. وقال إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل ألماتي يتطلب مساعدة مستمرة من جانب البلدان المتقدمة. وسعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استهل بلده مبادرة ميثاق أفغانستان، وأدرج أهداف برنامج عمل ألماتي في استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية.

١٠٧ - وتحمل أفغانستان وعوداً كبيرة للسلام والأمن والرخاء في المنطقة وقطعت أشواطاً كبيرة في السنوات الخمس السابقة لإعادة بناء بنيتها الأساسية وإقامة مؤسسات وطنية. وقال إن سلطات بلده مصمِّمة على جعل هذا البلد نموذجاً للتعاون في الحرب ضد الإرهاب والجهود المبذولة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي على حدٍ سواء.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.